ظاهر ومثل الدابة السمينة وليس منه اكتري منك دابة
او سفينة او دابتك او سفينتك ولو زاد التي تملكها او التي في
منزلك او سفينتك فهو من الكراء المضمون ولو كانت حاضرة
مسألة ولو لم يعمل له دابة او سفينة غيرها ولا اخرجها من
الضمان الى التعيين الا الاشارة اليها او كراء جزء منها والوصف
في هذا الباب يقوم مقام التعيين كما قال المعلم كان يقول دابتك
البيضاء او السوداء او نحو ذلك وكذلك لو قال اكتري منك لتخيط لي هذا
الثوب او لتبيعني لي هذا الخاتم فهو مضمون حتى يقول بنفسك
او بيعرف انه يعمله بنفسه او كان عمله مقصود الرفقه واحكامه
قال في التوضيح محمد واذ وقع الكراء على الاطلاق حمل على
المضمون حتى يدل دليل على التعيين قال البناني ظاهر كلام
المعلم الاكتفاء بالتعيين في دابة الركوب وقال ابن عبد السلام
ينبغي ان يختبرها لينظر سيرها في سرعته وبطيه فرب دابة
الشيء خير من ركوبها كما قال مالك رضي الله تعالى عنه وليس
لشخص راع استؤجر على رعي عدد مخصوص من النعم رعي
ماشية اخرى مع الاولى ان لم يقو الراعي على رعيهما معا
والمانية كثيرة فلو تحمل المشقة في هذه الحالة ورعاهما فالاجرة
له ان لم يشترط خلافه فان قلت او نحوي جاز اما راع مشترك جميع
حالة عمله فاجير خدمة ليس له ذلك مطلقا قال بهرام هذا
اذا استأجره على عدة غنم واما اذا استأجره على رعاية غنمه
ومنعه الى نفسه وكان تحت يده فليس عليه ان يسمي عدة
ما يرعى له وله ان يستعين عليه بما يقوى مثله على رعيه وليس
للاجير ان يرعى لغيره وان لم يضر بغنمه لانه اجير له خدمته
كلها قاله ابن حبيب الا بمشارك يعينه على رعيهما معا
استثناء من المنفي وهو متعلق برعى اخرى لا لقوله

ان لم

ان لم يقو لفساد المعين كما قال البساطي فيجوز رعيه اخرى
والحال انه لم يشترط ذلك الاولى خلافه اي رعي اخرى
بان سكت او جعل له الرعي ان شاء والا بان شرط عليه
ذلك الاولى عدم رعي غيرها معها فان رعى اخرى باجرة
فحكمه كحكم اجير الخدمة حال كونه يواجر نفسه
لاخر في عمل وبين حكمه بقوله لموجره الاول اخذ الاجرة
الثانية حيث اجر نفسه فيما يشبه لان خاطر بنفسه في
عمل يأتي جاهد واخذ سهمه في الغنيمة ودفع الاجرة الاولى
بتمامها له او ان يسقط موجره الاول من الاجرة الاولى
جزاء نسبته كما يسقط سنة ما اي العمل الذي تقتضيه
المواجرة الثانية من عمل المواجرة الاولى له قال بشب طريق
معرفة ان يقال ما اجرته على ان يرعاها وحدها فاذا اقتل باجرة
فيقال ما اجرته على ان يرعى معها غيرها فاذا اقتل بثمانية فقد
نقص الخمس فيخير مستأجره بين ان ينقصه الخمس من
المسمى وبين اخذ ما اجر به نفسه ويجري مثله في اجير الخدمة
قاله الخط وهذا حيث عمل باجر كما يشعر به قوله فاجره فان
عمل مجانا فانه يسقط من الكراء بقدر ما عمل لغيره اي بقدر ما
نقص من المسمى كذا لبعض وقال اللقاني ظاهره انه يتعين
الاجر ولا خيار له وليس كذلك بل هو مخير ان شاء اخذه ودفع له
الاجر وان شاء حاسبه وقاصه ونظير المايدة فيما اذا كان
الاول اكثر من الثاني والعكس كاجير الخدمة اجر نفسه اي ان اجير
الخدمة اذا اجر نفسه بحيث فوت على المستأجر ما استأجره عليه
او بعضه فان المستأجر يخير بين ان يسقط عن نفسه اجرة ما فوت
عليه وبين ان يأخذ منه الاجر الذي اجر به نفسه وهذا حيث
اجر نفسه فيما يشبه اجره اجير الاول واما ان استأجره شهر اول